Second UNCTAD Illicit Trade Forum

6th to 7th September 2022
Room XVII, Palais des Nations, Geneva

Statement
by

Libya

The views expressed are those of the author and do not necessarily reflect the views of UNCTAD

كلمــة السيــد سهيـل أبو شيحـــة

وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة لشؤون التجارة

أمـــام منتــدى منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنميـــة (UNCTAD) الثاني

حـــول التجـــارة غيـــر المشروعـــة

جنيـــف 7 سبتمبـــر 2022

بدايـــة أتوجه بالشكر والتقدير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الـ(UNCTAD) على تنظيم هذا المنتدى الثاني حول التجارة غير المشروعة، هذا الحدث الهام تحت مظلة تعزيز وحماية التجارة الوطنية والاقليمية والدولية التي نسعى جميعاً من خلالها لبناء بيئة تجارية واستثمارية عادلة ومستقرة وشاملة وشفافة.

نجتمـــع اليوم في ظل التحديات الاستثنائية التي تواجه العالم، لنؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه (الأونكتاد) في تعزيز النظام التجاري وإنشاء بيئة تجارية شاملة تخدم التنمية والنمو الاقتصادي العالمي تحقيقا للهدف الأسمى ألا وهو التنمية والاستقرار والأمن والرخاء الإنساني.

السيـــدات الســـادة الحضـــور

إن ليبيا ، هي إحدى البلدان التي تواجه مخاطر (اقتصاد الحرب) التجارة غير المشروعة في أوقات الأزمات ، حيث ازداد حجم هذا النوع من التجارة خصوصا في ظل الظروف التي شهدتها مؤخرا .

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الاقتصاد الأسود (أو الاقتصاد الخفي) في الاقتصاد الليبي ، والذي أصبحت معه التقارير المالية والاقتصادية ، للاقتصاد الليبي غير واقعية ، وقد تمثلت أهم نتائج هذا الارتفاع ، في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ، حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 ميلادية حوالي نصف قيمته للعام 2010 ميلادية .

وقد انقسم الاقتصاد الخفي (أو الأسود) في ليبيا ، إلى قسمين .

القسم الأول : يتعلق بالممارسات التجارية الغير مشروعة بليبيا ، والتي تمارس تحت إطار القانون في بعض الدول الأخرى ، مثل تجارة العملات النقدية خارج الأدوات المالية المعتمدة بالدولة الليبية ، والمتمثلة في المصارف التجارية ، وتوريد وتصدير هذه العملات خارج العمليات المصرفية المعتمدة .

والقسم الثاني : المتعلق بالعمليات التجارية غير المشروعة بالمطلق ، مثل تصدير البضائع المحظورة بموجب اللوائح المنظمة للتصدير ، أو البضائع المدعومة ، أو توريد

البضائع غير المطابقة للمواصفات القياسية ، أو مجهولة المصدر ، مثل الأدوية ، أو تجارة الأسلحة ، أو الاتجار بالبشر (أو ما يسمى بالهجرة غير الشرعية) .

كل هذه الممارسات ، التي أسهمت في رفع نسبة الاقتصاد الخفي في ليبيا ، وجعلته يقدر بأكثر من 20% تقريبا من الاقتصاد الرسمي في ليبيا .

وتعمل الحكومة جاهدة للسيطرة على مثل هذه الممارسات ، ومواجهتها ، والحد منها ، وذلك من خلال توحيد الإجراءات المالية في البلاد بعد سنوات من الانقسام السياسي ، و دعم جهود مصرف ليبيا المركزي في تنفيذ السياسة النقدية المعتمدة منذ العام 2021 ميلادية ، ووضع النظم الملائمة للأنشطة الاقتصادية ، وإعفاء السلع الغذائية والأدوية من كافة الرسوم الجمركية ، وزيادة مستويات الدخل العام ، والحرص على توفر السلع والخدمات للمواطن ، حسب الحاجة والأهمية ، بالإضافة إلى قرب الانتهاء من إنجاز نظام تتبع السلع الموردة إلى ليبيا والمصدرة منها من قبل مصلحة الجمارك .

ختاما ، فإننا نؤكد على تعاون دولة ليبيا اللامحدود في كافة برامج التصدي للاتجار غير المشروع المعتمدة من قبل المنظمة .

ونتوجه بالشكر **لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** ، لاهتمامها بهذه المواضيع التي تتطلب تظافر جهود الجميع على المستوى المحلي والدولي ، ونتمنى التوفيق والنجاح لأعمال هذا المنتدى.

***